المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 27-09-2006 العـــدد : 4734
الصفحـات : 27 المسلسل : 147

الاقتصادية تستقرئ آراء المختصين بعد قرار مجلس الوزراء الأخير.. وكيل وزارة العمل: لجنة في الوزارة لدراسة طلبات التأشيرات

توقعات بانعكاسات اقتصادية على قطاع المقاولات بعد تسهيلات الاستقدام

عبد الله البصيلي وفهيد الغيثي من الرياض - فهد البقمي وأنور البغدادي وعبد الله عبد الغني وعلي المقبلي من جدة

اتفق مختصون في مجال المقاولات على أن القرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس الوزراء أمس الأول والتي تقضي بمنح تسهيلات للمقاولين فيما يتعلق بالاستقدام ومراجعة بعض الإجراءات الحكومية أنها ستسرع من حركة البناء في المملكة، وستنهض بالمشاريع التي عطلتها بعض القرارات السابقة إلى جانب الإجراءات الحكومية الطويلة.

وأوضح المختصون، أن القرار سيسهم في تسريع وتيرة التنمية وتنفيذ المشاريع الخدمية، وسيخلق المزيد من الوظائف للمواطنين، إضافة إلى أنه سيدعم جميع النشاطات الاقتصادية في المملكة.

وأكد لـ "الاقتصادية" أحمد المنصور الزامل وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية، أن قرار مجلس الوزراء المعني بتخفيف شروط الاستقدام لقطاع المقاولات سيأخذ التنفيذ والعناية من قبل الوزارة، إضافة

خادم الحرمين الشريفين لدى إطلاقه عددا من المشاريع التنموية في منطقة حائل.

العنقري: مشاريع المقاولات كانت مهددة بالتأخير أو التعطل بسبب الاستقدام

بن محفوظ: القطاع عانى من مسألة إيجاد العمالة والقرار يعالجها

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 27-09-2006 العـــدد : 4734
الصفحـات : 27 المسلسل : 147

إلى ضمان التسهيلات التي أوصى بها القرار، وكذلك تذليل الصعوبات التي قد تواجه المقاولين.

وأضاف الزامل أن هناك لجنة مشكلة لدراسة طلبات الاستقدام، تتكون من ممثلين عن وزارة العمل وممثل عن رجال أعمال، وذلك لمنح التأشيرات بأعداد كبيرة للمنشآت و المشاريع الكبرى، في حين تم إعطاء صلاحيات لمديري مختلف مكاتب العمل في المملكة، بتسهيل إصدار تأشيرات للأفراد والمؤسسات الصغيرة. وزاد أنه في حال اكتمال الأوراق الخاصة بتنفيذ أي مشروع وكذلك العقود، فإن المقاول سيمنح على ضوئه التأشيرات اللازمة.

من جانبه، أكد المهندس ناصر المطوع رئيس لجنة المقاولين في الغرفة التجارية الصناعية، أن قرارات مجلس الوزراء عالجت السلبيات التي كانت تعترض طريق المقاولات في المملكة، وأنه جاء في وقت تحتاج فيه المملكة إلى تسهيل الإجراءات خصوصاً مع قيام المدن الاقتصادية والمشاريع الحكومية التي ستنفذ مستقبلاً.

وتمنى المطوع، أن تشتمل تفاصيل القرار على تعديل أسعار المشتريات الحكومية بما يتناسب مع متغيرات سوق مواد البناء، من حيث تقلبات الأسعار التي تلحق به من وقت إلى آخر.

وقدم المطوع شكره إلى المقام السامي على القرارات الأخيرة، مبيناً أنها تأتي من منطلق حرص الدولة على تسريع المشاريع التنموية، وعدم تعطيلها، إضافة إلى متابعة القيادة وتنفيذ كل ما من شأنه خدمة الوطن. وقال إن هناك العديد من المشاريع تعطلت بسبب صعوبة الاستقدام، وأنه بوجود مثل هذه القرارات ستتحرك عجلة البناء بشكل أسرع.

ولفت رئيس لجنة المقاولين في الغرفة التجارية الصناعية، إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعات مكثفة خلال الفترة المقبلة لتدارس قرار مجلس الوزراء والتحرك الذي ستعتمد إليه اللجنة عقب القرار.

وأشار المطوع إلى أن اللجنة ستسعى إلى مقابلة إبراهيم العساف وزير المالية خلال الفترة المقبلة لبحث تفاصيل القرار، ومناقشة أبعاده بهدف المشاركة بإبداء وجهات نظر المتخصصين في مجال المقاولات، والمشاركة في وضع اللائحة التنفيذية لنظام المشتريات الجديد.

يذكر أن لجنة المقاولات في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض طلبت بحث موضوع عقود المشتريات الحكومية خلال الفترة الماضية مع الوزارة وبالتحديد ما يخص قطاع المقاولات من أجل تغيير بند الأسعار الثابتة الخاص بتلك العقود. وأبدت اللجنة امتعاضها في وقت سابق من عدم وجود بند يشير إلى تعويض المقاول في حال تعرضه للخسائر من جراء ارتفاع الأسعار المفاجئ.

وجاء التحرك بعد أن بدأت أسعار مواد البناء بالارتفاع بشكل تدريجي خلال الفترة الماضية وسط تخوف من نشوء أزمة، جراء هذا الارتفاع خصوصاً في مواد البناء الأساسية والتي يرجع مختصون ارتفاع بعضها إلى زيادة الطلب العالمي عليها.

وعاد المطوع ليؤكد أنه لا توجد أي وسيلة لتعويض المقاول في حال خسارته بعد ارتفاع الأسعار إلا من خلال لجوئه إلى ديوان المظالم، مشيراً إلى أن إجراءات الديوان ستتطلب وقتاً طويلاً حتى يتم البت فيه مع جميع الأطراف وبالتالي فإن الكثير من المقاولين يمتنعون عن ذلك على حد قوله. وذكر أن عدداً كبيراً من المقاولين أكدوا أنهم تعرضوا لخسائر كبيرة إضافة إلى تأخير في تنفيذ المشاريع خلال الفترة الماضية بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار وحجم المتوفر من مواد البناء في السوق السعودية.

وأبدى المطوع تخوفه من استمرار ارتفاع أسعار مواد البناء خلال الفترة المقبلة بالنظر إلى زيادة المشاريع السكنية والخدمية التي تعيشها المملكة، إضافة إلى مشاريع المدن الاقتصادية التي أعلن عنها أخيرا والتي ستتطلب استهلاك كميات كبيرة من مواد البناء وبالتالي ستتسبب في إرباك السوق.

وكان مجلس الوزراء السعودي أقر أمس الأول برئاسة الملك عبد الله بن عبد العزيز تخفيف شروط الاستقدام لقطاع المقاولات، بما يضمن استقدام العمالة غير المتوافرة في السوق السعودية للمؤسسات والشركات التي تنفذ مشروعات حكومية، على أن تراعى سرعة إصدار التأشيرات اللازمة لذلك. وجاء القرار بعد الاطلاع على الدراسة المتعلقة بما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية حول معوقات ترسية وتنفيذ بعض المشروعات التنموية.

وتم في الإطار ذاته، تشكيل فريق عمل - في وزارة المالية - يضم ممثلين لعدد من الجهات الحكومية على مستوى عال، تكون مهمته مراجعة ما يلي: الإجراءات الإدارية والمالية بما يحقق سرعة ترسية المشاريع الحكومية وتنفيذها، وتعديل ما يلزم منها وفقا للإجراءات النظامية، الإجراءات المتعلقة بصرف مستخلصات المقاولين، بما يضمن سرعة صرفها بعد استكمال المسوغات النظامية للصرف. وتم التأكيد على وزارة التجارة والصناعة بالاستمرار في مراقبة سوق سلع المواد الإنشائية، واتخاذ الإجراءات المناسبة، لضمان توافرها في الأسواق المحلية بأسعار مناسبة.

من جانبه، أكد عبد الله بن حمد العمار رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين أن القرار الأخير سيكون لها انعكاسات إيجابية على نشاط المقاولات وسيشجع المقاولين الوطنيين للدخول في تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية التي تطرحها الحكومة.

وأضاف العمار، أن القرار سيساعد المقاولين المتعثرين بسبب نقص العمالة ونقص التمويل على تعديل وتحسين أوضاعهم والإسراع في تنفيذ المشاريع التي تحت أيديهم، خصوصاً على أن القرار شدد على ضرورة مراقبة أسعار مواد البناء وضبطها.

وقدم رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين شكره نيابة عن أعضاء اللجنة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، على القرارات التي خففت من معاناة المقاولين. وقال إن القرارات ستسهم في تسريع وتيرة التنمية وتنفيذ المشاريع الخدمية، وهذا تلقائياً سيخلق مزيداً من الوظائف للمواطنين السعوديين وسيؤدي إلى تحويل اقتصادنا الوطني من اقتصاد يعتمد على ثروة النفط الناضبة إلى اقتصاد حي وديناميكي يعتمد على الثروات المتجددة كالصناعة والتجارة.

من جانبه، أكد سعد البداح رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام في مجلس الغرف أن قرار تخفيض شروط الاستقدام سيكون دعما للمقاولين الذين أوشكوا على الإفلاس بسبب عدم توفر العمالة، لأنه من المعروف أن معظم المهن التي يطلبها المقاولون لا توفر أيدي سعودية فعندما يمنع عنه الاستقدام من حيث التأشيرات بكل تأكيد تتوقف مشاريع وهذا القرار بمثابة إنقاذ لهم، ولكن في الوقت نفسه لا يجب أن يكون وسيلة لعدم المساهمة في السعودة، مشيرا إلى أن الطلب سيرتفع على العمالة الحرفية مثل السباكة والكهرباء والعمالة العادية.

وقال البداح: إن حصة سوق المقاولات من العمالة تصل إلى نحو مليون عامل من أصل ستة ملايين أجنبي يعملون في المملكة، متوقعا أن تتسارع وتيرة تنفيذ وإنجاز المشاريع خاصة أن الفترة الأخيرة لاحظنا خلالها عزوفاً من المقاولين عن أخذ المشاريع الحكومية لكن بعد التسهيلات التي منحت لهم ستؤدي إلى طفرة إنشائية كبيرة وسرعة في إنجاز المشاريع بشكل يتواكب مع الطفرة الاقتصادية التي تعيشها البلاد في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

من جهته، قال عبد الله رضوان عضو للجنة الوطنية للمقاولين في مجلس الغرف السعودية إن إعادة النظر في نظام المشتريات قرار سيعود بالفائدة الكبيرة على قطاع المقاولات، لأن المقاولين يحتاجون إلى التخلص من هذه المشكلة، أما فيما يتعلق بالاستقدام من المعروف أن

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 27-09-2006 العـــدد : 4734
الصفحـات : 27 المسلسل : 147

صناعة المقاولات صناعة صعبة وتختلف عن أي صناعة أخرى ومن ذلك عدم استقرار وظيفي، خصوصا أن الانتقال حسب المشاريع التي يحصل عليها المقاول وبعضها موسمية حسب الظروف الاقتصادية وفقا للظروف الاقتصادية؛ فكل العمالة تعتبر عمالة مؤقتة، فالمقاول يحتاج إلى جهاز منظم في إدارة المشاريع ونحن نعيش طفرة، فالعرض قليل والطلب أكبر فيما يتعلق بالمهندسين السعوديين. وأشار إلى أن العمالة الأكثر طلبا في سوق المقاولات هي العمالة المدربة والتي تتوفر بكثرة في دول شرق آسيا، موضحا أن قطاع المقاولات يمر بمرحلة عصيبة جدا والمرحلة المقبلة تحتاج إلى تعديل الأنظمة.

من جانبه، أعرب المهندس رائد إبراهيم المديهيم المدير العام لشركة المهيدب لمواد البناء عن ارتياحه للقرار الذي يواكب الطفرة الاقتصادية والتنمية العمرانية، وعن التفهم الكبير الذي بادرت الدولة إلى إصدار قرارات واقعية وديناميكية سريعة تلامس مشاكل المقاول السعودي، وهي بلا شك تمثل نقلة في قدرة المقاول على المنافسة والدخول بقوة في مشاريع القطاع الحكومي بشكل عام، فالدولة تدرك وتعمل على تنفيذ عدة مشاريع كبيرة وعملاقة وفي الوقت نفسه لا تريد لعجلة التنمية أن تتأخر.

وعن انعكاس هذا القرار على المستثمرين فإن المعادلة التي تسري بين المقاولين تقوم على عاملين رئيسيين في تنفيذ المقاولات بمبدأ الوقت والسعر، فكلما ازدادت صعوبات توفير العمالة اللازمة بادر المقاولون إلى رفع الأسعار، وإطالة الوقت، وأعتقد أن صدور هذا القرار الحكيم أسهم في تخفيض السعر عن كاهل المستثمرين وتمكين المقاولين من إنجاز العديد من المشاريع بأسرع وقت ممكن بما يخدم عجلة التنمية ودفعها للنمو. واعتقد أن هذا القطاع قادر على استيعاب الشباب السعودي بشكل كبير لتوافر فرص العمل العديدة، ولعل في إحجام بعض الشباب يعود إلى نوعية وظروف العمل التي ربما لا تتناسب مع بعض الشباب، إضافة إلى المردود المادي الضعيف، ولكن أعتقد أننا بدأنا نرى العديد من الشباب السعودي ينخرط بهذا القطاع بنسب متفاوتة.

إلى ذلك أشاد محمد العنقري مدير عام شركة المشروعات والتجارة "العنقري" بالقرار الإيجابي الذي استقبل من الشركات بالترحيب والشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين وللحكومة التي تتحسس مشاكل قطاع المقاولات، وبأن هذا القرار ذو أثر إيجابي بما يساعد على تسهيل ويخفف العديد من العقبات في طريق قطاع المقاولات في البلاد، حيث إن عدداً كبيراً من المشاريع واجهت التأخير أو التعطيل لعدم قدرتها على تأمين العمالة الكافية لتنفيذ مشاريعها، وبالتالي فإن وجود هذا القرار أسهم في إيجاد حلول لشركات قطاع المقاولات في سرعة تنفيذها للمشاريع، وإقبالها على التعهد بأكثر من مشروع لقدرتها على استقدام العامل البشري الأساسي في تنفيذ المقاولات عبر حصولها على عدد التأشيرات الكافية واللازمة لإتمام أعمالها.

وأرجع العنقري معوقات وجود عمالة سعودية في هذا القطاع إلى عدم رغبة الشباب في الانخراط بطبيعة عمله التي تعتمد على 90 في المائة على وظائف مهنية، وعدم استقرارها وكثرة التنقلات، ما خفض نسبة الإقبال عليها لنسبة لا تتجاوز 7 العشر الآلاف، مشيرا بقوله "أرى أن النسبة الطبيعية التي من الممكن تشجيع الشباب للإقدام على هذا القطاع تبدأ من 7 إلى 10 في المائة على أن تنمو عاماً بعد عام، وأتطلع إلى تفعيل دور المعاهد في إقناع شريحة الشباب السعودي وتشجيعهم بما يلزم من وسائل الدعم، وأعتقد أننا نلمس نمو هذه النسبة عاماً بعد عام لكنها تحتاج إلى الوقت والدعم والإقناع".

من جهته، رحب سليمان بن سليم الحربي رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عبر المملكة السعودية سبك بالقرار الذي أصدره مجلس الوزراء بتسهيل عملية منح التأشيرات لقطاع المقاولات السعودي المنفذ للمشاريع الحكومية. وأشار الحربي إلى أن قطاع المقاولات طالب منذ فترة ليست بالبسيطة لتسهيل عملية إجراءات الحصول على التأشيرات لمواجهة الكم الكبير من المشاريع الحكومية وهناك دلالات واضحة تؤكد أن قطاع المقاولات في السعودية مقبل على طفرة اقتصادية ستزيد من مساهمته في الاقتصاد الوطني ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الأعوام الماضية. وبين أن توجيه مجلس الوزراء سيحل من مشكلة عدم توافر الأيدي العاملة الفنية المدربة القادرة على تنفيذ الأعمال الإنشائية لهذه المشاريع بسبب النقص الحاد في التأشيرات الممنوحة من قبل وزارة العمل للشركات المحلية العاملة في هذا القطاع. ويشير الحربي إلى أن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها المملكة حاليا تؤكد انتعاش قطاع المقاولات مثل أي قطاع في سوق ناهضة ومتطورة ومتنامية خاصة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 27-09-2006 العـــدد : 4734
الصفحـات : 27 المسلسل : 147

المطوع: لجنة المقاولين ستعقد اجتماعا لتدارس قرار مجلس الوزراء

رضوان: القرار يتسق مع الطفرة الاقتصادية التي تعيشها البلاد

الحربي: قطاع المقاولات سيسهم في الاقتصاد الوطني بثلاثة أضعاف ما كان عليه في السابق

المديهيم: القرار يلامس مشكلات المقاول السعودي ويتصدى لحلها

أن المشاريع التي طرحت للإنشاء في السوق ليست قليلة وتقدر بالمليارات. وأشار إلى أهمية وجود تصنيف معين لكل المستثمرين في قطاع المقاولات حيث ظل هذا القطاع حتى هذه اللحظة يفتقد هذا المصطلح المتعارف عليه في كثير من دول العالم ووجوده يسهم في تنظيم عمل القطاع وعلاقته بالمشاريع المطروحة للاستثمار. وأضاف أن تصنيف قطاع المقاولات يجب أن يبدأ أولا بالمكاتب الهندسية ثم صغار المقاولين. وتابع أن المعوقات التي يواجهها قطاع المقاولات تتمثل في الشح الملحوظ في مواد البناء الأساسية ما نتج عنه ارتفاع واضح في أسعار بعض المواد الأمر الذي شكل عبئا إضافيا على هذا القطاع. وأشار الحربي أن أحدث الدراسات تشير إلى نهضة قطاع المقاولات السعودي حيث يبلغ معدل النمو السنوي في المتوسط 6,17 في المائة، كما تبلغ مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أكثر من 16 في المائة، أما القيمة المضافة للقطاع فتقدر بما يصل إلى 95 مليار ريال، ويعتبر قطاع المقاولات ثاني أكبر القطاعات بعد النفط في إجمالي الناتج المحلي، وهو أيضاً أكبر مستخدم للعمالة في المملكة وأكبر مستهلك للمنتجات المحلية.

وأشار الحربي إلى أن قطاع المقاولات يعكس قوة ومتانة اقتصاد المملكة، وتابع أن اللفتة الكريمة من قبل خادم الحرمين الشريفين والمسؤولين في البلاد ستعطي هذا القطاع قوة لتنفيذ المشاريع الجديدة في مجالات البناء والطرق وعلى الوقوف في وجه منافسة المقاولين الأجانب الذين فتحت لهم منظمة التجارة العالمية الباب للدخول بقوتهم الفنية والتمويلية، ويضيف الحربي أن تسهيل الاستقدام لا يعني أن نتجاهل الأيدي السعودية مع التأكيد على أن المطلوب ليس نسيان مبدأ توطين الوظائف بالسعودة نهائيا، فالعمل حق لكل مواطن سعودي قادر على العطاء لكن المطلوب هو تحديد الأعمال التي لا يتوافر مواطنون للقيام بها كعمال البناء والمصانع والتعامل مع طلبات استقدامها بشكل مختلف ويمكن الاستفادة من هذه العمالة في عملية تدريب الشباب السعودي من خلال إشراكهم مع هذه العمالة في أنشطة المقاولات حتى يكتسبوا الخبرة من هذه العمالة.

من جهته، أكد سالم بن محفوظ عضو لجنة المقاولين في غرفة جدة أن هذا القرار ولا شك إيجابي وسيسهم في حل مشكلة يعاني فيها سوق المقاولات وهي توفير العمالة المطلوبة لإنجاز المشاريع التنموية التي يحتاج إليها البلد. وأوضح أن سوق المقاولات كان يعاني كثيرا من مسألة إيجاد العمالة من السائقين لتغطية الطلبات المتزايدة من الخرسانة، خاصة أن السوق السعودية يشهد هذه الأيام تطورات عمرانية ضخمة ومشاريع عملاقة في إنشاء الأحياء السكنية. وأضاف أن هذا القرار يعكس القرارات الحكيمة للدولة رعاها الله برئاسة خادم الحرمين الشريفين والذي أثبت لشعبه والعالم أجمع أن قراراته دائما في خدمة البلد والمواطن ورفاهيته وكل القرارات الحكيمة التي أصدرها كانت في مصلحة اقتصاد الوطن وتوجهات الدولة نحو الإصلاح الاقتصادي الذي يرمي لتعزيز دور الاقتصاد السعودي القوي.

وأضاف أن المشاريع تحتاج إلى سيولة كبيرة خاصة في المراحل الأولى من تنفيذها. وأشار المقاولون في الوقت نفسه إلى أن بعض الجهات الحكومية لا تقوم بصرف كامل المستخلصات المالية للمشروع رغم استحقاقها في فترة العقد ما يتسبب في حدوث أزمة مالية لدى المقاول خلال فترة تنفيذ المشروع.

يشار إلى أن إجمالي عدد المؤسسات والشركات العاملة في قطاع المقاولات داخل السعودية بنحو 13 ألفاً تمثل نسبة أعمالها في المباني العامة 43 في المائة، إضافة إلى نحو 25 نشاطا مستقلا تمثل نحو17 في المائة من أعمال الكهرباء ونظافة المدن. وتضم المنطقة الشرقية نحو 30 في المائة من إجمالي شركات المقاولات في السعودية، تليها جدة بنحو 20 في المائة، الرياض 15 في المائة، القصيم 12 في المائة، والمدينة المنورة 6 في المائة.